مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والأمنية في لبنان

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

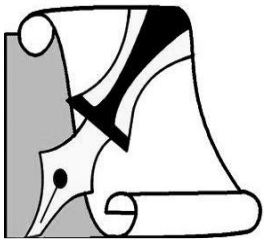

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تقدير نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في لبنان

أهداف المركز الرئيسية:

١ . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

٢ . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

٣ . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

٤ . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

يزال الجمود مُخيماً على مُجمل المشهد السياسي اللبناني، في مختلف الملفات على الرغم من تقدم في طروحات الحلول النظرية ابتداءً من طرح الرئيس نبيه بري للسلة المتكاملة للحلّ، والذي أتى مطابقاً لما كان قد مهّد له سماحة السيد حسن نصرالله في خطاب له قبل عدّة أشهر، وصولاً إلى ما حُكي وطُرح من اتفاقٍ أو تفاهم بين الرئيس بري بما يمثل ورئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل، فيما يتعلق بملف استخراج النفط والغاز. لكن وعلى الرغم من ذلك فإن مواقف الأطراف السياسية من هذه الطروحات، وعودة بعض الأزمات للإنفجار من جديد خاصة أزمة النفايات، جعل الشكوك سيدة الموقف لدى المراقبين لبوادر الحلول.

١ . رئاسة الجمهورية:

لا يمكن لأحد القول إن بوادر إيجابية طرأت أو ظهرت أو استحدثت في ملف الانتخابات الرئاسية، على الرغم من التقدم الإيجابي الطارئ في العلاقة بين التيار الوطني الحر وحركة أمل في ملف النفط والغاز، وحديث النائب وليد جنبلاط عن استعداده لانتخاب الجنرال عون رئيساً للجمهورية إذا كان في ذلك مصلحة وطنية وخلاص للبنان من حالة الجمود الحاصل، إلا أن ما يبدو إيجابياً في المستجدات الآنفة لا يعدو كونه كلاماً نظرياً واتفاقات عامة لا تجد سبيلاً لها للتطبيق على الأرض، لأن جوهر الاتفاق على انتخاب رئيس للجمهورية، متعلق بقضايا المنطقة والصراعات الدائرة فيها، أكثر من كونه اتفاقاً بين الأطراف اللبنانية. لا يمكن أن يتصور أحد تغييراً في مواقف تيار المستقبل وفريقه السياسي العريض (١٤ آذار أو ما تبقى منه)، دون موافقة السعودية التي لا يبدو أنها في وارد تقديم أي تنازل أو حتى الموافقة على أي تسوية في أي من ملفات المنطقة، دون الحصول على ثمن في المواجهة القائمة بينها وبين إيران في العديد من الساحات في المنطقة. وفيما يتعلق بالإيجابية في العلاقة بين التيار الوطني الحر ونبيه بري في ملف النفط، لا يبدو أن انعكاساته الإيجابية في ملف رئاسة الجمهورية أكيدة، وهذا ما سرّبه الرئيس نبيه بري لصحيفة السفير اللبنانية بتاريخ ٢٠١٦/٧/١١، عن وقائع المحادثات التي جرت بينه وبين الوزير جبران باسيل والتي أدت إلى التفاهم أو الاتفاق النفطي، حيث أكد الرئيس بري في هذه التسريبات أن الوزير جبران باسيل سأله عن مدى انعكاس الاتفاق النفطي على الملفات الأخرى، فما كان من الرئيس بري إلا أن أبدى عدم معرفته عن أي ملفات يتحدث، فقال له باسيل: ملف رئاسة الجمهورية يا دولة الرئيس، فردّ بري: "عدس بترابو كل شي بحسابو"، بمعنى أن حساب كل ملف لوحده، والاتفاق عليه كذلك.

ومن جملة الإشارات السلبية في ملف رئاسة الجمهورية اللبنانية، تأجيل زيارة الموفد الفرنسي جان مارك ارو إلى بيروت من ٢٠١٦/٦/٢٨ إلى ٢٠١٦/٧/١٢، وقدومه إلى بيروت حاملاً تمنيات ودعوات لانتخاب رئيس للجمهورية، دون القدرة على طرح رؤية متكاملة أو السعي لصياغة مبادرة تساهم في كسر الجمود

الحاصل في هذا الملف منذ سنتين ونيف، حتى بدا أن زيارة الضيف الفرنسي أتت في سياق الاهتمام الفرنسي والأوروبي بملف النازحين السوريين، وخطر تسرب هؤلاء من لبنان إلى أوروبا. وقد وصفت الصحف اللبنانية هذه الزيارة، التي قيل سابقاً إنها مخصصة لبحث الملف الرئاسي، بأنها كانت مكملة لزيارة رئيس الجمهورية الفرنسية قبل اشهر للبنان، والتي انحصرت عملياً بمحاولة تفادي أوروبا لخطر تدفق النازحين السوريين غرباً.

تصريح واحد تفوح منه رائحة إيجابية تمثّل في ما قاله وزير الداخلية اللبنانية نهاد المشنوق لصحيفة السفير في ٢٠١٧/٧/٢، والذي اعتبر فيه أن العام الحالي ٢٠١٦ لن ينتهِ دون انتخاب رئيس للجمهورية اللبنانية، وصحيح أن هذا التصريح يعطي مهلة ستة أشهر أمام إنجاز الاستحقاق الذي ينتظره اللبنانيون منذ سنتين ونيف، إلا أن المهم فيه أنه أوحى بإمكانية تخلي تيار المستقبل عن ترشيح سليمان فرنجية لرئاسة الجمهورية على قاعدة أن فرنجية أبدى استعداده للتخلي عن ترشحه ودعم الجنرال عون في حال كانت هذه رغبة سعد الحريري. قد يملك الحريري خياره في التخلي عن ترشيح فرنجية، إلا أنه بالتأكيد لا يملك خياره في تبني ترشيح وانتخاب ميشال عون الذي جاهرت السعودية سابقاً بالفيتو عليه.

٢ . تداعيات انفجارات القاع الإرهابية:

ثماني عمليات انتحارية هزّت بلدة القاع في البقاع الشمالي من لبنان أدت إلى تغيير في الخطاب السياسي لكثير من الأطراف، وإلى زيادة الخوف والهلع من ما تخطط له جماعات الإرهاب التكفيري للبنان في القادم من الأيام. وفي ردة فعل طبيعية، أمت الوفود الحزبية والسياسية والدينية والعسكرية بلدة القاع في يوم التفجير في السابع والعشرين من حزيران ٢٠١٦ والأيام التي تلته، متضامنة ومستنكرة، وتتالت المواقف والبيانات المنددة والداعية إلى اليقظة والتكاتف والتعاون والتضامن بين الجيش والشعب والمقاومة لمقاومة الأخطار الداهمة والقادمة.

- مجلس الوزراء اللبناني عقد جلسة استثنائية بتاريخ ٢٠١٦/٦/٢٨ خصصت لبحث قضية الاعتداء الإرهابي، فكانت الجلسة الأولى التي اتفق خلالها الوزراء على ضرورة العمل الموحد ودعم الجيش لمواجهة المخاطر الإرهابية القادمة، وأبقى مجلس الوزراء جلساته مفتوحة لمواكبة المستجدات.

- تراجع رئيس القوات اللبنانية سمير جعجع عن تصريحه المتسرع لقناة أم تي في، في ٢٠١٦/٦/٢٧، معتبراً أن التفجيرات التي استهدفت بلدة القاع مساء ٢٠١٦/٦/٢٧ بعد تفجيرات الصباح، دلت على أن الإرهاب يستهدف هذه البلدة بالذات، تماماً كما يستهدف باقي المناطق اللبنانية، مؤكداً أن تصريحه الأول الذي اعتبر فيه أن تفجيرات فجر ٢٠١٦/٦/٢٧ لم تكن موجهة ضد البلدة وأهلها، كان خاطئاً نتيجة النقص في المعطيات. إلا أن سمير جعجع، الذي يعتبر صاحب مشروع حقيقي ومنظم في مواجهة حزب الله، عاد

وتراجع عن أن التفجيرات تستهدف القاع وذلك في مقابلة صحافية له مع جريدة الأخبار اللبنانية بتاريخ ٢٠١٦/٧/٤، حيث دعا إلى عدم الاستعجال معتبراً أن تفجيرات الصباح لم تكن تستهدف القاع لأن الانتحاريين كانوا مختبئين في أحد المنازل كمحطة للانتقال من القاع إلى مناطق أخرى، لكن أحد المواطنين اكتشفهم ففجروا أنفسهم، وعندما شدّد الجيش اللبناني الطوق حول القرية، تبين أن هناك انتحاريين آخرين، لم يعد باستطاعتهم التراجع أو الهرب فقاموا بتفجير أنفسهم مساء، وتابع جعجع: "إن ما يزيد شكوكنا أنه وخلافاً لكل التفجيرات السابقة في سوريا والعراق وتركيا.. إلخ، لم يتم الإعلان عن الجهة التي تقف وراء هذه التفجيرات"، وتابع: "لو كانت القاع هي المستهدفة لكان من نفذها أعلن عن ذلك".

كلام جعجع هذا فيه محاولة للقول للمسيحيين: أنتم لستم مستهدفين وبيئة حزب الله هي المستهدفة، على خلفية مشاركة حزب الله في الحرب السورية، وفي هذا الاستنتاج استغباء للمسيحيين واللبنانيين من جهة، وتبرير للتفجيرات بطريقة غير مباشرة من جهة ثانية وتمييز بين اللبنانيين من جهة ثالثة، إذ ما الفارق في استهداف القاع أو أي منطقة لبنانية أخرى؟

. للمرة الأولى يقوم وفد من القوات اللبنانية، برئاسة النائب أنطوان زهرة ممثلاً قائد القوات سمير جعجع، بزيارة إلى بلدة يستهدفها الإرهاب التكفيري. وقد كان لافتاً دعوة زهرة الأهالي إلى حمل السلاح للدفاع عن بيوتهم وبلدتهم، معتبراً أن كلامه هذا يأتي في سياق الحفاظ على منطق الدولة، لأن الجيش دعا الأهالي إلى المؤازرة من الأهالي في التصدي لهذا الإرهاب. وقد ظهر زهرة في صور مع مجموعة من المسلحين القواتيين في القاع الذين حملوا السلاح لحماية بلدتهم والتصدي للخطر الإرهابي الذي يهددها.

ـ الأمر نفسه فعله رئيس حزب الكتائب سامي الجميل الذي زار البلدة، مؤكداً على وقوف الكتائب إلى جانب الجيش والأجهزة الأمنية وأهالي البلدة لحماية القاع وأهالي القرى الحدودية من الإرهابيين.

ـ التقى كلام الجميل وزهرة السابقين موضوعياً مع استراتيجية حزب الله في حماية لبنان عموماً والقرى الحدودية مع سورية خصوصاً من خطر الإرهاب. ما جاء على لسان زهرة والجميل هو ترجمة عملية للمبدأ الذي يسميه حزب الله بالقاعدة الذهبية المتمثلة بالجيش والشعب والمقاومة لحماية لبنان، الأمر الذي يعطي هذه القاعدة صدقية عملية ونظرية سواء تم الاعتراف بها من قِبل الرافضين لها آنفاً، أو استمر هؤلاء بالمكابرة مستقبلاً على حساب الوطن والمواطن خدمةً لداعمي الإرهاب الإقليميين وإرضاءً لهم.

. كسرت الصدمة التي أحدثتها التفجيرات حدة الخصومة بين كثير من الأطراف السياسية المتخاصمة منذ عقود، فالتقى حزب الله والقوات اللبنانية والكتائب والحزب القومي السوري الاجتماعي على نفس المقولات، كما التقوا فيزيائياً في كنيسة القاع فتصافحوا، وصرحوا وأدانوا، بما يشبه التعالي فوق خلافات الماضي من جهة، وإمكانية التلاقي من جهة ثانية.

. أصدر حزب الله بياناً تضامنياً مؤثراً، حمّل فيه المسؤولية عن التفجيرات للدول التي تدعم هذا الإرهاب (السعودية وتركيا)، وللأطراف السياسية ووسائل الإعلام التي تروّج له وتدعمه في سورية نكاية بالنظام السوري ومناكفة بحزب الله. كما زار وفد برئاسة الوزير حسين الحاج حسن ممثّلاً الأمين العام لحزب الله سماحة السيد حسن نصرالله، بلدة القاع فقدم العزاء في كنيستها والتقى القيادات فيها ورجال دينها، وأبدى تضامنه مع البلدة ووقوفه إلى جانب أبنائها في مواجهة هذا الإرهاب.

ـ صدرت مواقف غاية في الأهمية والدلالة من مطران الروم الكاثوليك في بعلبك، ورئيس الأبرشية في القاع، أكدت على إيمان هؤلاء والتزامهم بثلاثية الشعب والجيش والمقاومة، مؤكدين أن التمسك بالمقاومة هو أساس من أسس حماية لبنان عموماً والبلدات الحدودية خصوصاً من الإرهاب التكفيري.

ـ تحولت بلدة القاع البقاعية إلى ثكنة عسكرية بفعل الإجراءات الأمنية التي قامت بها الأجهزة الأمنية والجيش اللبناني من جهة والأحزاب الفاعلة في المنطقة من جهة ثانية، خاصة سرايا المقاومة وحزب الله والحزب القومي السوري الاجتماعي، والحزب الشيوعي والتيار الوطني الحر والقوات اللبنانية، فبات ما هو ممنوع خارج القاع، مسموح داخلها وفي جوارها، وبات تلاحم الجيش والشعب والمقاومة الشعبية أمراً واقعاً تغطيه وسائل الإعلام، وتتعاطى معه على أنه «ما يجب أن يكون».

ـ وحده تيار المستقبل في الأيام الأولى للتفجيرات عانى من صراع الازدواجية في المواقف، فأدان التفجيرات واعتبر أن تدخل حزب الله في سورية فاقم من المخاطر المحدقة بلبنان، وقد صرح أكثر من مسؤول فيه خاصة النائب أحمد فتفت أن الحلّ لا يمكن أن يكون إلا بتسلم الجيش اللبناني لكامل الحدود مع سورية وتطبيق القرار ١٧٠١، الذي يعتبره المستقبل أنه يشمل الحدود اللبنانية–السورية. وقد أكد فتفت على ضرورة نشر قوات دولية على طول الحدود بين لبنان وسورية معتبراً أن هذا هو الحلّ الوحيد لخطر الإرهاب، متناسياً أو متعامياً عن جملة من الحقائق أبرزها أن قوات الطوارئ الدولية غير مستعدة للانتشار على الحدود، والدول المشكّلة لها ليست في هذا الوارد أصلاً، وأن القرار الدولي ١٧٠١ لا يشمل الحدود اللبنانية–السورية، فضلاً عن أن المنظمات الإرهابية لا تعترف بحدود ولا تلتزم قوانين أومواثيق دولية. باختصار لقد بدا فتفت والمستقبل وكأنهم خارج السياق الطبيعي للتاريخ والجغرافيا والأحداث.

ـ فتحت انفجارات القاع الباب أمام نقاش سياسي يمكن العمل على تنميته حول كيفية حماية لبنان من الإرهاب، ومكنت هذه التفجيرات الإرهابية من تحرر بعض القوى السياسية في لبنان من أجنداتها السياسية السابقة باستهداف حزب الله على خلفية تدخله في الحرب السورية ليتحول حزب الله إلى حامي للبنان بتدخله، بحكم الأمر الواقع المفروض إرهاباً ضد لبنان وشعبه ومناطقه وجيشه وأمنه وهذا ما كانت تحذر منه المقاومة دائماً.

. بات كل من ينتقد حزب الله على خلفية محاربته لداعش أشبه بمهرج يغطي السماوات بالأبواق، لا بل بات منطق حزب الله هو السائد على الأرض في القاع، وهو الخيار الوحيد لحماية البقاع اللبناني خصوصاً ولبنان عموماً، من مشاريع الإرهاب التكفيري.

ـ نفّذ الجيش اللبناني والقوى الأمنية اللبنانية حملة أمنية واسعة في مشاريع القاع والمخيمات السورية المنتشرة فيها بحثاً عن إرهابيين آخرين، بعد أن أجمعت المعطيات على مرور الانتحاريين الثمانية الذين فجّروا أنفسهم في بلدة القاع، عبر هذه المخيمات، وتصاعدت الدعوات السياسية والحزبية والدينية من قِبل جميع القوى بما فيها القوات اللبنانية والكتائب لقيام الجيش والقوى الأمنية بتوسيع انتشارها لتشمل كل المخيمات السورية في مشاريع القاع ومحيط بلدة عرسال، وكان لافتاً دعوة الأب الياس رحال مطران الروم الكاثوليك في قضاء بعلبك لحسم الجيش اللبناني الأمر في هذه المنطقة وإنهاء الخطر الإرهابي ضد الآمنين في بيوتهم في القرى البقاعية وعلى رأسها بلدة القاع.

. تعالت الأصوات من قِبل الأهالي في القاع وبعض القوى السياسية خاصة تلك المؤيدة للنظام في سورية بضرورة محاسبة الذين أتوا إلى عرسال سابقاً متضامنين مع التهديدات التي كانت تمثلها هذه البلدة مُدعين عدم وجود إرهاب في عرسال وجوارها، محملين هؤلاء المتضامنين والدول الإقليمية الراعية لهم وللمعارضة في سورية المسؤولية عما يجري من إرهاب متنقل في القاع وغيرها.

. برزت بكثافة الدعوات للتنسيق الأمني والعسكري مع الحكومة السورية لتفادي خطر المنظمات الإرهابية في الجرود الفاصلة بين البلدين، والقضاء على المجموعات المنتشرة هنا، وصحيح أن هذه الدعوات أتت في معظمها من سياسيين وإعلاميين ومنظرين مؤيدين لفريق ٨ آذار، إلا أن بعضاً من الحياديين وبعضاً من ١٤ آذار لم يستنكروا مثل هذه الدعوات كما كانوا يفعلون في السابق، لا بل دعا البعض من ١٤ آذار إلى دراسة جميع السُبل الناجعة لحماية لبنان واللبنانيين من هذا الخطر أمثال سامي الجميل وبكركي.

. الرئيس تمام سلام أشار بعد الانفجارات وردود الفعل التي ربطت بين الانتحاريين والمخيمات السورية في لبنان، إلى خطورة تحميل النازحين السوريين مسؤولية مثل هذه الأعمال، داعياً إلى التنبه من خطورة استعداء النازحين السوريين. والحقيقة أن مثل هذا التصريح للرئيس سلام يُعتبر رؤية صافية للأمور، وتحمل للمسؤولية الوطنية لأن استعداء النازحين السوريين قد يؤدي إلى ردات فعل غير إنسانية ضد هؤلاء الذين قد يكونوا هم أنفسهم ضحايا لهذا النوع من الإرهاب، وقد يؤدي إلى تحويلهم إلى إرهابيين تحت تأثير الظلم الذي قد يقع ضدهم.

. رئيس الحكومة تمام سلام أدان الدعوات والتصريحات التي أتت بعد التفجيرات ودعت أو روّجت للأمن الذاتي معتبراً أن الحل في الدولة والمؤسسات الأمنية والجيش اللبناني، معتبراً أن الجيش اللبناني وحده القادر

على مواجهة الإرهاب. هذا الموقف يبدو موجهاً ضد تصريحات النائب القواتي انطوان زهرة الذي ظهر بسلاحه مع مقاتلين قواتيين في بلدة القاع، وضد كلام سماحة السيد حسن نصرالله في يوم القدس الذي أعلن فيه استعداد حزب الله وحركة أمل للدفاع عن القاع وأهله. كما أن كلام سلام، الذي نقله عنه النائب أحمد فتفت، يتوافق مع رؤية وموقف تيار المستقبل وزعيمه سعد الحريري، الذي طالب سمير جعجع في اللقاء الذي جمعهما في ٢٠١٦/٧/١، فأعلن جعجع تبرأ القوات اللبنانية من تبني فكرة الأمن الذاتي، رغم أن جعجع نفسه كان قد قال في تصريح له في ٢٠١٦/٦/٢٩ إن أهل القاع امتشقوا سيف الحق لمساندة الشرعية ضد الاعتداءات الإرهابية ليس إلا.

٣ . حزب الله يثأر لأهالي القاع:

تنفيذاً لإعلان السيد حسن نصرالله استعداد حزب الله للدفاع عن أهل القاع وكل المناطق اللبنانية، في مواجهة الإرهاب التكفيري، أعلنت المقاومة الإسلامية مرات عدة في الأيام التي تلت تفجيرات القاع الإرهابية عن استهدافها لمواقع وتجمعات لتنظيم داعش في جرود عرسال ورأس بعلبك والقاع بالصواريخ الموجهة والقذائف المدفعية، وبث الحزب صوراً لبعض العمليات التي أصابت أهدافها بدقة، خاصة تلك العملية النوعية التي تمكنت المقاومة فيها من استهداف اجتماع قيادي لداعش في إحدى غرف عملياته في جرود القاع، والذي أدى إلى مقتل أحد أبرز قياديي التنظيم، المسؤول عما يسمى العمليات الانغماسية المدعو أبو خطاب.

٤ . الولايات المتحدة الأميركية تزيد الضغوط على حزب الله:

بالتزامن مع الاتفاق الذي تحدثت عنه وسائل الإعلام اللبنانية بين حزب الله وحاكم مصرف لبنان، والذي تمّ شرحه بالتفصيل في القراءة السياسية السابقة للنصف الثاني من حزيران، خطت الولايات المتحدة الأميركية خطوة جديدة تظهر إصراراً أميركياً على حرب ناعمة لا هوادة فيها ضد حزب الله ومقاومته في لبنان، بالتناغم والتكافل والتضامن مع «إسرائيل» والأنظمة الرجعية العربية، تمثلت في طرح مشروعا قانونين جديدين في مجلس النواب والشيوخ الأميركيين، يدعوان (يلزمان) الاتحاد الأوروبي اعتبار جميع أجنحة حزب الله إرهابية، وليس جناحه العسكري والأمني في الخارج كما هو حال التوصيف الأوروبي لحزب الله، الذي لا زال يعتبر الأجنحة السياسية والاجتماعية والخيرية... إلخ لحزب الله أجنحة غير إرهابية.

وفي التفاصيل أن السيناتور جين شاهين، وهي نائب عن الحزب الديمقراطي، تقدمت بمشروع قانون إلى مجلس الشيوخ الأميركي في السادس من حزيران ٢٠١٦، ينص على دعوة الاتحاد الأوروبي «إلى اعتبار جميع أجنحة حزب الله إرهابية، وزيادة الضغط عليه وعلى أعضائه إلى الحدود القصوى»، وكان قد سبق أن

تقدم رئيس لجنة الخارجية في مجلس النواب الأميركي لشؤون الشرق الأوسط وغرب أفريقيا، والنائب عن الحزب الديمقراطي تيودور دويتش بمشروع قانون مماثل في نهاية أيار الماضي.

لكن ما يميز هذا المشروع الجديد (مشروع جين شاهين) أنه حظي بتأييد عدد من الشيوخ في الكونغرس الأميركي الأمر الذي يعطيه اندفاعة وإمكانية كبرى لإقراره وتحويله من مشروع إلى قانون، ومن أبرز الشيوخ الذين تبنوا هذا المشروع: السيناتور ماركو روبيو (جمهوري) والسيناتور إد ماركي (ديمقراطي)، والسيناتور كيلي آيوت (جمهورية) والسيناتور كريس كونز (ديمقراطي) والسيناتور مارك كيرك (جمهوري).

ويلعب هذا القانون على الوتر الأوروبي حيث يشير في حيثياته إلى:

. دور حزب الله في العمل الإرهابي الذي حدث في تموز ٢٠١٢ في بلغاريا، والذي تسبب بمقتل خمسة إسرائيليين ومواطن بلغاري.

. تصنيف الاتحاد الأوروبي الجناح العسكري لحزب الله بالإرهابي، ودور هذا التصنيف في حماية أوروبا وتعزيز التعاون الأمني بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأميركية في كشف العديد من النشاطات الإرهابية الدولية لحزب الله مثل الاتجار بالمخدرات والاتجار بالبشر وتبييض الأموال.

. إن حزب الله يعلن على لسان أمينه العام دوماً امتلاك الحزب لأكثر من ١٥٠ ألف صاروخ يمكن لها أو لبعضها أن تصيب أهداف في عمق «إسرائيل»، وإعلان السيد نصرالله أن الحزب يفكر في غزو منطقة الجليل والهجوم على المنشآت الكيميائية في «إسرائيل» للتسبّب بدمار شامل. (وكأن مشروع القرار الأميركي يقول للأوروبيين إنكم ستكونون مسؤولين عن هذه الأفعال ما لم تضعوا الحزب على لوائح إرهابكم. ونشير هنا إلى أن استخدام كلمة غزو فيه دلالات نفسية واستراتيجية في الأدبيات الغربية تذكر الغربيين عموماً والأوروبيين خصوصاً بغزوات داعش والقاعدة في أوروبا والعالم).

. كما تحدث مشروع القرار عن دور حزب الله في دعم نظام بشار الأسد في سورية من خلال وجود ما بين ٦ إلى ٨ آلاف مقاتل من صفوفه على الأراضي السورية، مما يساهم في تدفق اللاجئين السوريين إلى الاتحاد الأوروبي. (وفي هذا الكلام لعب على وتر حساس سياسياً وشعبياً واقتصادياً وإنسانياً في أوروبا، رغم أن فيه مغالطات كبيرة لأن من يساهم في تدفق اللاجئين إلى أوروبا هو تنظيم داعش والقاعدة سواء من سورية أو ليبيا أو غيرها).

. يشير المشروع أيضاً إلى ضرورة تصنيف الاتحاد الأوروبي لأجنحة حزب الله كافة بالإرهاب انسجاماً وتكاملاً مع «تصنيف الولايات المتحدة وكندا وهولندا و«إسرائيل» ومجلس التعاون الخليجي والجامعة العربية، جميع أجنحة حزب الله باعتبارها إرهابية.

. ويدعو مشروع القانون الاتحاد الأوروبي إلى ضرورة تصنيف جميع أجنحة حزب الله بالإرهابية وزيادة الضغط عليه من خلال:

أولاً: تعزيز التعاون بين حدود دول الاتحاد الأوروبي لمواجهة حزب الله.

ثانياً: إصدار مذكرات اعتقال بحق أعضاء حزب الله والداعمين الناشطين للحزب.

ثالثاً: تجميد الأصول المالية لحزب الله، بما فيها تلك التي يتم التنكر بها على أساس أنها أموال خيرية.

رابعاً: منع جميع الأنشطة المتعلقة بجمع التبرعات لحزب الله.

ووفقاً لمصادر أميركية، فإن المشروعين أحيلا إلى كل من لجنة الشؤون الخارجية في مجلسي النواب والشيوخ في الكونغرس وسيتم إقرارهما بسرعة، نظراً إلى تجاوب وتبني الحزبين الجمهوري والديمقراطي لهما، وسعي «إسرائيل» صاحبة النفوذ الواسع فيهما لإقرارهما.

وفي قراءة لهذين القانونين فإن ثمة عدداً كبيراً جداً من الملاحظات التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار أهمها:

١ . إن هذين القانونين ليسا مجرد مشاريع في الهواء، بل هما جزء من الاستراتيجية الأميركية لمحاربة حزب الله إرضاء لـ«إسرائيل» والسعودية، وتنفيذاً للرؤية الأميركية بالتضييق على إيران وإضعاف نفوذها، وضرب أذرعها في العالم، وعلى رأسها حزب الله ذو الفعالية الواسعة في العديد من الساحات العربية وفي فلسطين المحتلة.

٢ . يظهر من خلال مضامين المشروعين أنهما ليسا من إعداد سيناتور في مجلس الشيوخ أو نائب في مجلس النواب، بل هما من إعداد جهاز أمني محترف، يتولى تضييق الخناق على حزب الله في لبنان والعالم وهذا الجهاز هو وكالة الاستخبارات الأميركية C.I.A.

٣ . إن الولايات المتحدة ماضية في حربها الناعمة بلا هوادة ضد حزب الله، ومن غير الصحيح توقع إيقاف الاندفاعة الأميركية في هذا المجال.

٤ . أوحى الاتفاق الذي عُقد بين حزب الله ومصرف لبنان مؤخراً أن الولايات المتحدة لا تريد أو على الأقل تحيّد المؤسسات الخيرية والصحية والتربوية.. التابعة لحزب الله عن دائرة عقوباتها، لكن ما تضمنه المشروعان من بنود أو إملاءات على الاتحاد الأوروبي لا يوحي بذلك، حيث يؤكد المشروعان على ملاحقة الداعمين الناشطين، ومنع جميع الأنشطة المتعلقة بجمع التبرعات لحزب الله على اختلافها، وتجميد الأصول المالية للحزب بما في ذلك تلك التي يتم التنكر بها على أساس أنها أموال خيرية.

٥ . إن فعالية القانونيين المذكورين يتوقفان على إقرارها من قبل مجلسي النواب والشيوخ، وهذا أمر في حكم المفروغ منه، وعلى توقيع الرئيس الأميركي باراك أوباما لهما بعد إقرارهما، علماً أن للرئيس أوباما

صلاحية عدم التوقيع أو تأجيل التوقيع كما يتوقفان على مدى استجابة دول الاتحاد الأوروبي لهما، علماً أن هذه الدول سبق لها أن رفضت مؤخراً محاولات خليجية قادتها السعودية لتصنيف الجناح السياسي للحزب بأنه إرهابي، في أكثر من هيئة دولية. لكن يجب الالتفات إلى أن حجم تأثير الولايات المتحدة الأميركية في القرار الأوروبي هو أكبر بكثير من حجم تأثير دول مجلس التعاون الخليجي فيه.

٦ . يمثل المشروعان استكمالاً وتتمة لمشروع العقوبات المالية الأميركية على حزب الله والذي دخل حيز التنفيذ عملياً عند إقراره وتوقيع الرئيس الأميركي باراك أوباما له نهاية شهر شباط من العام الحالي.

٧ . يهدف المشروعان إلى زيادة الضغط المعنوي والمادي على حزب الله، بهدف ترويضه ودفعه للجلوس إلى طاولة التفاوض مع الأميركي.

٨ . يأتي مشروعا القراران في إطار مسار تصاعدي، بدأ مع بداية العد العكسي لتوقيع التفاهم النووي مع إيران في نهاية العام الماضي. وهذا ما عبّر عنه بكل صراحة رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في منتدى دافوس في كانون الثاني ٢٠١٦، عندما تحدث عن صفقة ما، أبرمها هو شخصياً مع الرئيس الأميركي باراك أوباما، أساسها العمل على تركيز الضغط الأميركي على حزب الله و«تفكيك شبكاته الإرهابية شتى أنحاء العالم»، وذلك بالتزامن مع إبرام الاتفاق النووي.

٩ . يفتح المشروعان، في حال إقرارهما، الباب أمام ما هو أخطر بكثير من التصنيف الأوروبي لحزب الله بالإرهاب، فالتصنيف الأممي لحزب الله بالإرهابي قد يصبح ممكناً على أساس أن بعض دول الاتحاد الأوروبي هي التي مانعت بعض المحاولات الخليجية والسعودية لتبني بعض اللجان الأممية لتصنيف حزب الله كمنظمة إرهابية.

١٠ . يشكل القانونان في حال إقرارهما محاولة من إدارة أوباما الحالية في الولايات المتحدة، إلزام للإدارة الأميركية التي سيتم تشكيلها بعد الانتخابات الرئاسية الأميركية باستراتيجية مواجهة شاملة ضد حزب الله.

١١ . إن أخطر ما يتضمن ويهدف إليه مشروعا القانونين الجديدين مضي الإدارة الأميركية في سياسة شيطنة حزب الله عربياً وأميركياً وأوروبياً ومن ثم أممياً، لتحويل التعاطي العالمي مع حزب الله، ليصبح تماماً كما هو التعاطي والتصنيف العالمي والأممي لداعش.

سعد الحريري إصلاح العلاقة مع السعودية عبر مهاجمة حزب الله:

يبذل رئيس تيار المستقبل سعد الحريري قُصارى جهده لمحاولة إصلاح علاقته بالمملكة العربية السعودية، من خلال تبنيه لخطاب موجه ضد حزب الله وإيران، كرّره في كل الإفطارات الرمضانية التي أقامها في مختلف المناطق اللبنانية، محملاً حزب الله مسؤولية أزمات لبنان، وسوء علاقاته بأشقائه العرب، ووضعه

في وضع يعاكس ويخالف فيه الإجماع العربي خدمة لإيران ونزولاً عند رغباتها. وقد وصلت الوقاحة السياسية إلى حد اعتبار حزب الله مسؤولاً عن عدم قدوم السياح العرب إلى لبنان، وعن الخلافات القائمة بين تيار المستقبل وبعض الدول العربية، مؤكداً «أنه سيواصل التضحية من أجل ترميم العلاقة مع الأشقاء العرب وصولاً إلى عودة إخواننا العرب سياحاً ومستثمرين إلى لبنان».

كلام الحريري هذا يبين حجم المأزق الذي يعيشه الحريري وتياره السياسي الذي ينمو ويبقى ويعتاش على مهاجمة حزب الله، والذي يتغافل عن حقيقة الصلف والجرائم التي تقوم بها السعودية ضد لبنان والعرب في سورية والبحرين واليمن والعراق ولبنان الذي تم معاقبته بإعطاء الغطاء لداعش والقاعدة في جرود عرسال ومنع التسليح عن الجيش اللبناني.

لقد أراد الحريري أن يبيع اللبنانيين كلاماً ووعوداً في الهواء، لأن قرار عودة السياح العرب والمستثمرين العرب ليس بيده، لا بل هو أحد أسباب عدم قدومهم إلى لبنان، نتيجة الخلافات القائمة بينه وبين أمراء السعودية. حتى أن المبتدئين في قراءة الأحداث السياسية، يقولون رداً على كلام الحريري هذا، إن الأولى به أن يعمد إلى ترتيب علاقته الشخصية مع الأمراء الغاضبين في السعودية، قبل أن يطلق الوعود للشعب اللبناني بتحسين علاقة لبنان بالسعودية وإعادة السياح والمستثمرين العرب.

٥ . قطر تدخل على خطّ الحريري . السعودية:

تلقى سعد الحريري دعوة من وزير الخارجية القطري محمد بن عبد الرحمن بن جاسم آل ثاني على إفطار رمضاني في ٢٠١٦/٦/٢٨ في الدوحة، فسارع الحريري إلى تلبية الدعوة، والتقى في اليوم نفسه أمير قطر تميم بن حمد آل ثاني في قصر البحر في الدوحة.

الدعوة الرمضانية قيل عنها الكثير، إلا أن أبرز ما قيل فيها إنها دعوة أتت بناءً على طلب سعد الحريري من الأمير تميم التدخل في وساطة بينه وبين السعودية، وأن تميم الذي تربطه علاقة شخصية بالحريري، أوجد الإفطار كمبرر لزيارة الحريري لقطر وبحث الموضوع بتفاصيله.

وقد تحدثت بعض الصحف عن طلب الحريري خلال اللقاء مع الأمير تميم وساطته لعودة الأمور إلى مجاريها بين الأمراء السعوديين وسعد الحريري، وأن الأمير تميم وعد الحريري بالعمل في هذا الإطار.

المعطيات الآنفة تؤكد مستوى التدهور في العلاقة بين الحريري والأمراء السعوديين، وحاجة الحريري لطرف ثالث لترتيب هذه العلاقة. وإذا كان هذا الأمر من البديهيات فإن المستغرب لجوء الحريري إلى قطر وأميرها لترتيب هذه العلاقة، مع أن المعطيات والمعلومات تؤكد وجود خلافات سعودية قطرية حول العديد من الملفات، وتنافس الدولتين في العديد من الساحات خاصة في سورية ومصر.

٦ . علاقة ريفي والحريري تظهر حجم الخلاف وعدم تخلّي السعودية:

يدرك كل من سعد الحريري وأشرف ريفي أن العلاقة بينهما وصلت إلى نقطة اللاعودة على الأقل في المدى المنظور. كما أنهما يدركان أن الخلاف السياسي قد وصل إلى مرحلة القطيعة بعد جملة محطات متوترة بين الرجلين، بدءاً من انتخابات طرابلس البلدية وصولاً إلى هجوم سعد الحريري العنيف على أشرف ريفي في الإفطار المركزي الذي أقامه الحريري في ٢٠١٦/٦/٢٥ في مدينة طرابلس، الأمر الذي أدى إلى تبادل الشتائم والاتهامات على وسائل التواصل الاجتماعي لمدة أسبوع أو يزيد، بين أنصارهما تجاوزت بعضها الخطوط الحمر، من دون أن يتدخل أي مسؤول من قبلهما لوقفها أو التخفيف منها، مما يشير إلى رضا الرجلين عما يحدث، وإلى أن المرحلة المقبلة سوف تشهد مواجهة مفتوحة بين الفريقين، إلى درجة أن أشرف ريفي بات مدركاً أن أولوية سعد الحريري بعد انتخابات طرابلس البلدية باتت مواجهة أشرف ريفي ونفوذه.

وإذا كان سعد الحريري يتعاطى مع أشرف ريفي بأسلوب الانتقام القبلي الذي تعلمه من السعوديين والذي مارسه مع الرئيس نجيب ميقاتي طوال خمس سنوات، فإن أشرف ريفي يبدو أكثر مدنية وحضارية وأكثر مرونة في تعاطيه السياسي من سعد الحريري، لذلك فإن ريفي يتعاطى بمنطق الفصل بين نتائج الانتخابات البلدية في طرابلس وبين علاقاته بالشخصيات الطرابلسية المنافسة له في المدينة، فقد حرص على تلبية دعوة السحور الرمضاني الذي أقامه الوزير السابق محمد الصفدي في دارته في عمشيت في الرابع والعشرين من حزيران الماضي، وأصر على الجلوس إلى جانب الرئيس نجيب ميقاتي وتباحثا في الشؤون البلدية.

ينطلق أشرف ريفي سياسياً في محاربة سعد الحريري، من ثوابت ١٤ آذار بعد ٢٠٠٥ التي يسميها ريفي ثوابت رفيق الحريري، وينطلق ريفي شعبياً من أن السعودية التي كانت الداعم الرئيسي لسعد الحريري تتعامل مع من يمتلك الشعبية على الأرض. أما مالياً فالمعلومات تتضارب حول الجهة التي يعتمد عليها ريفي، فيقول البعض إن أمراء في السعودية، بينهم ولي العهد محمد بن نايف هو من يدعم ريفي، فيما يقول البعض الآخر إن دعم ريفي قطري، في حين تفرد الرئيس نجيب ميقاتي في اعتبار دعم ريفي المادي تركي، لكن لا مانع أن يكون الدعم الذي يحظى به ريفي ثلاثي الأبعاد قطري . سعودي . تركي، على قاعدة أن الدول تستثمر عادة في الخيارات الرابحة، علماً أن دعم ريفي من قبل أي جهة من هذه الجهات لا يعني بالضرورة التخلي عن الحريري أو العداء له.

لكن ما كشفت عنه صحيفة السفير اللبنانية بتاريخ ٢٠١٦/٦/٣٠ يضع العديد من علامات الاستفهام حول حقيقة العلاقة الرسمية للسعودية مع كل من ريفي والحريري، ونظرتها لكل منهما على حدا، ولهما معاً. فقد كشف ريفي أن السفير السعودي علي عواض العسيري طلب منه زيارة الحريري في بيت الوسط، لكنه

رفض أن تكون الزيارة شكلية أو من أجل الصورة، خصوصاً أنه لا يوجد خلاف شخصي، إنما خلاف سياسي على جملة خيارات.

ريفي أراد من وراء هذا التسريب إيصال رسالة متعددة الأوجه مفادها:

. أنه حالة مستقلة تملك قدرة أن لا توافق على طلب سعودي إلا بشروط.

. أنه يرفض التعاطي كتابع لسعد الحريري، أو حتى منقذ له من الأزمات التي يعاني منها.

ـ أنه يتعاطى بندية تامة مع الحريري، وأنه يشترط للقاء به، سحب اعتراف من الحريري بريفي كحالة شعبية وسياسية.

. أوحى ريفي أن الحريري بحاجة إليه، وأن هو ليس بحاجة للحريري، وأن اللقاءات بالحريري تحتاج إلى اتفاق مسبق يحترم خصوصية ريفي وخياراته.

وبهذه الطريقة يكون ريفي في موقع من يستمر في المزايدة على الحريري ومحاربته في شارعه.

٧ . سعد الحريري في السعودية بعد طول غياب:

بعد غياب لم يسبق له مثيل ظهر سعد الحريري في السعودية مساء السبت في ٢٠١٦/٧/٢، ضيفاً على مائدة الإفطار التي أقامها الملك السعودي سلمان بن عبد العزيز، إلا أن زيارة الحريري للسعودية، لم تكن بناء على دعوة للقاء الملك أو ولي عهده الأول أو الثاني، وصحيح أنه التقى الملك إلا أن اللقاء كان عابراً، واقتصر على مصافحة الملك على هامش مأدبة الإفطار.

٨ . العلاقة بين المستقبل وعبد الرحيم مراد:

رغم التهالك والضعف اللذين أصابا تيار المستقبل ورئيس سعد الحريري مالياً وسياسياً واقتصادياً وحتى تنظيمياً، ورغم الحديث المتنامي عن سوء علاقة الحريري ببعض أمراء السعودية، إلا أن كثيراً من أركان الطائفة السنية في لبنان من الوسطين ومن ٨ آذار ينشدون خطب ودّ الحريري، ويصرون على تحسين العلاقة به بما يشبه محاولات لمنع سقوطه أو تدهور وضعه ومكانة تنظيمه. ومن أبرز هؤلاء رئيس الحكومة السابق نجيب ميقاتي، والوزير السابق محمد الصفدي والوزير السابق فيصل كرامي والوزير السابق عبد الرحيم مراد، وقد بلغ الأمر ببعضهم حد التزلف.

. ميقاتي يقول إن الخسارة مع الحريري أفضل من الربح عليه.

. محمد الصفدي اعتبر في تصريح له أن العلاقة مع الحريري في تقدم مستمر وأنه لن يتخلى عن هذه العلاقة.

. فيصل كرامي يصر في كل إطلالاته على الإيجابية المطلقة في العلاقة مع الحريري إلى درجة مهاجمة أشرف ريفي، ووصفه بأنه يرعى حالة متطرّفة في طرابلس (كرامي يعتبر ريفي تهديد لوجوده خاصة وأن الأخير يتحالف كلياً منذ الانتخابات البلدية مع عم فيصل كرامي المدعو معن كرامي).

. أما عبد الرحيم مراد فيعتبر أن التقارب بينه وبين سعد الحريري وبين حزب الاتحاد وتيار المستقبل بات قوياً، وهو نتيجة تراكم عمره سنة ونيف، ويروي مراد لصحيفة السفير اللبنانية في عددها الصادر بتاريخ ٢٠١٦/٧/٢، تاريخ وطبيعة ومراحل هذا التقارب مع المستقبل وسعد الحريري فيقول: "التقارب بين الجانبين لم يكن سهلاً، والبداية كانت زيارتي للرياض تحت عنوان «إعادة ترتيب البيت السنّي». من هنا بدأ الانفتاح على السعودية وانفتاح السعودية علينا. لاحقاً شمل الانفتاح السعودي أقطاباً سنّة آخرين أبرزهم الرئيس نجيب ميقاتي والوزير محمد الصفدي والوزير فيصل كرامي وأحزاباً مثل الجماعة الإسلامية، في ما يبدو أنه إشارة سعودية إلى أن تياره لم يعد يحتكر وحده الشارع السنّي".

ويروي مقربون من عبد الرحيم مراد أن التقارب مع السعودية بدأ بالانتخابات التي جرت لمفتي الجمهورية عبد اللطيف دريان في أيلول ٢٠١٤، وقد تلمسنا أن السعودية يهمها ترتيب البيت السنّي في لبنان، وهي تتبنى استراتيجية اصطفاف سنّي لبناني على غرار ما فعلته باقي الطوائف الرئيسية في لبنان (الشيعة والموارنة).

ويتحدث هؤلاء عن أن التقارب الآنف الذكر مع السعودية فتح الباب للقاء بين عبد الرحيم مراد وسعد الحريري رتبه الوزير نهاد المشنوق، الذي تربطه علاقات قوية جداً بالسعودية ومحسوب على سعد الحريري ويكنّ احترام قديم لعبد الرحيم مراد.

هذا التقارب أنتج تحالفاً انتخابياً بين المستقبل ومراد في ٢٣ بلدية في البقاع الغربي كتب لغالبيتها الفوز مما رسخ إيجابيات التفاهم بين الطرفين، على الرغم من بقاء مراد على قناعاته السياسية المتعلقة بسوريا وحزب الله وإيران، وعلى الرغم من أن سعد الحريري لا زال زعيم أكبر تيار سياسي في لبنان مناوئ لحزب الله وسورية وإيران.

لكن مراقبين يقولون إن التقارب بين مراد والسعودية وبين مراد والمستقبل كان تقارباً متسرعاً، وذلك بسبب الدعوة القضائية التي أقيمت ضد مؤسسات النهضة التي يترأسها مراد، والتي تضم جامعة ومدارس ومهنية ومؤسسات خيرية أخرى، بتحريض من تيار المستقبل مستغلين الخطأ الذي ارتكبه مراد بتسجيل هذه المؤسسات على أنها مؤسسات وقفية للوقف السنّي في لبنان. وكان الهدف من هذه الدعوة القضائية السيطرة على هذه المؤسسات وحرمان مراد منها. وقد أتى الانفتاح والتقارب بين الطرفين ليحرج المستقبل ويدفعه إلى

التوقّف عن محاربة مراد في مؤسساته. لكن هل ينقلب مراد على المستقبل بعد أن يتم تحويل هذه المؤسسات من صفتها الوقفية إلى الصفة الخاصة؟

يقوم مراد بإجراءات تمنع الإمساك به مستقبلاً من هذه الزاوية، ولكن على ما يبدو فإن تقارب مراد والمستقبل بات يمثل حاجة للطرفين، فالمستقبل يرتق بهذا التقارب ضعفه، ومراد يكسب الاستقرار والقدرة على مخاطبة كل السنّة، وبالتالي يفك الحظر الذي فرضه المستقبل عليه منذ العام ٢٠٠٥.

٩ . أزمة النزوح أزمة عالمية يطغى فيها الدولي على المحلي:

لم تعد أزمة النازحين السوريين في لبنان أزمة محلية، بل باتت أزمة محلية بأبعاد دولية، يُفرض الحلول لها من خارج الحدود، وربما دون إرادة الدولة اللبنانية، تحت عناوين شتى ومتلونة بين إنسانية وأخلاقية واقتصادية، لكن الجوهر الحقيقي للأزمة وحلولها هو سياسي بامتياز.

وبغض النظر عن أهداف تقرير بان كي مون، الذي سيعرض على مؤتمر دولي في واشنطن في ١٩ أيلول المقبل حول معالجة أزمة النازحين في العالم، والذي يهدف إلى تذويب اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات دول العالم تحت عناوين أخرى، فإن لبنان سيجد نفسه أمام أمر واقع مفروض لاحقاً بقرارات دولية، قد تكون ملزمة، باستيعاب أعداد من اللاجئين السوريين والفلسطينيين وتوطينهم بحجة أن لبنان كما كل دول العالم، عليه أن يشارك في الحلول المرسومة لتوطين ٢٥٠ مليون نازح حول العالم.

المستقبل لا يبشّر بالخير للأسباب التالية:

ـ إصرار العالم الغربي على التعاطي مع ملف النزوح على أنه ملف إنساني بحت، وعدم احترام الخصوصيات اللبنانية. وقد تصل الأمور إلى حد اعتبار لبنان دولة غير متعاونة مع الأمم المتحدة ومجلس الأمن في حال رفضه لبعض القرارات، واتهامه بأنه لا يلتزم بالمعايير الإنسانية المنصوص عليها.

ـ انتقال الحكومة اللبنانية، باستثناء وزير الخارجية، من المطالبة بحلّ أزمة النزوح السوري جذرياً وعدم تحميل لبنان أعباء لا يقدر على حملها، إلى المطالبة بمساعدات ومشاريع من الدول المانحة لمساعدته في مواجهة أزمة النزوح.

. استعداد الجامعة العربية ومجلس التعاون الخليجي للموافقة وإيجاد الغطاء العربي والإسلامي لمثل هذه المشاريع التوطينية، لأسباب عديدة، تبدأ بعدم القدرة على مواجهة القرارات العربية مروراً بالعداء للنظام السوري وصولاً إلى التآمر المزمن على قضية الشعب الفلسطيني وسورية.

ـ إن بعض الدول بدأت عملية توطين وتجنيس للسوريين على أراضيها لأهداف ديموغرافية داخلية، وتوسعية لاحقاً في سورية والعالم العربي، وأبرز مثال على ذلك تركيا التي أعلنت استعداداها لتحويل النازحين السوريين، وجلهم من الطائفة السنّية الكريمة، إلى مواطنين أتراك.

. دفع الدول الغربية إلى خيارات دمج النازحين في الدول المجاورة لسورية وتأمين فرص العمل لهم عبر السياسات والقرارات والمساعدات التي تقدمها أو تسعى للقيام بها هذه الدول، في ظل اعتماد خطاب «طهراني» إنساني، علماً أن الحقيقة هي خوف هؤلاء من انتقال كل هذا الكم من النازحين إلى الغرب وإلى أوروبا بالتحديد.

في ظل كل هذا الخطر الجاثم، والغموض في ما يمكن أن تصل إليه الأمور في هذا العالم، طلبت الأمم المتحدة عبر نائب ممثل الأمين العام في لبنان «فيليب لازاريني»، تزويد الحكومة اللبنانية للنازحين السوريين ببطاقات عمل وبطاقات إقامة تجعل وجودهم في لبنان وتنقلهم وجوداً شرعياً. وهذا ما كانت قد تعهدت به الحكومة اللبنانية في مؤتمر لندن لدعم دول الجوار السوري على خلفية استيعاب النازحين في شهر أيار ٢٠١٦. لكن الحكومة اللبانية تراجعت في مؤتمر اسطنبول نهاية أيار الفائت أيضاً عن الفكرة، وقامت بتقديم أفكار جديدة على قاعدة أن النازحين السوريين لا يقدرون على دفع مبلغ ٢٠٠ دولار أميركي بدل بطاقة الإقامة لكل فرد، إضافة إلى أن الإقامة في حال استمرت طويلاً قد تتحول حقاً بالجنسية بعد سنوات، ومن هنا جاءت الفكرة الجديدة للحكومة اللبنانية التي تقول بمنح النازحين السوريين بطاقات تعريف رسمية تساعدهم على التنقل بحرية من دون أن يدفع النازح شيئاً، ولا يمنحه الحق بالمواطنة أو بالجنسية لاحقاً.

أرقام ذات دلالة:

. عدد النازحين من سورية إلى لبنان فاق ٢ مليون.

. عدد الولادات السورية في لبنان منذ بداية الأزمة ٧٠ ألف.

. عدد التلاميذ السوريين المسجلين في مدارس لبنانية رسمية ١٥٠ ألف.

. عدد التلاميذ السوريين المسجلين في مدارس خاصة أو شبه مجانية ٣٠ ألف.

. عدد التلاميذ الذين هم في سن الدراسة وهم خارج المدارس ٥٠٠ ألف.

. البنك الدولي سيموّل بناء ٥٠ مدرسة لتعليم الأولاد السوريين في لبنان.

. قيمة المساعدات التي تلقّاها لبنان من الدول المانحة حتى الآن ١,٣ مليار دولار.

١٠ . خلطة سياسية جديدة في لبنان نتائجها لا زالت مجهولة:

لقاء بين جبران باسيل والرئيس نبيه بري، إعلان عون عن قبوله بمبادرة نبيه بري لحلّ الأزمة السياسية في لبنان على قاعدة السلة المتكاملة، التواصل بين بري وعون يؤدي إلى ما يشبه الاتفاق على استخراج النفط والغاز من البحر مقابل الشواطئ اللبنانية، على قاعدة العمل على استخراج النفط أو إقرار قانون لاستخراجه من البلوكات العشرة على دفعات مع الحفاظ على حقوق لبنان النفطية في البلوكات الحدودية من خلال عرض تلزيم البلوكات دفعة واحدة، ومن ثم تلزيم ما توافقت الشركات عليه منها أولاً بعد تجميد للملف لمدة أربع سنوات. ولقاء بين جعجع وسعد الحريري، واتفاق على رفض مبدأ السلة الواحدة، ولقاء بين جعجع وجنبلاط واتفاق على رؤية موحدة لقانون الانتخاب، ورفض فؤاد السنيورة للاتفاق أو التوافق الذي يتم الحديث عنه بين عون وبري في قضية استخراج النفط والغاز.

مجموعة أحداث ولقاءات وتصريحات أدخلت الحابل بالنابل، وخلطت الأوراق السياسية من جديد، بما يوحي بأن الحلّ للأزمات السياسية لا زال بعيداً، حيث كلما اتفق طرفان على حلّ ما، اتفق طرفان آخران على عرقلته.

***التفاهم النفطي بين بري وعون:**

الجمعة في ٢٠١٦/٧/١ عُقد لقاء بالغ الأهمية سياسياً واقتصادياً بين نبيه بري وجبران باسيل بصفتهما الحزبية والطائفية والسياسية والرسمية، وتوصلا خلاله إلى «اتفاق نفطي». تقول بعض المصادر المطلعة أنه أتى بناء على رغبة وتمني وضغط بعض عواصم القرار في العالم، بعدما جُمّد هذا الملف لمدة أربع سنوات متواصلة بناءً على خلافات داخلية بين الأطراف السياسية الرئيسية التي ما زال (الخلافات) بعضها قائماً، وبناء على عرقلة دولية وإقليمية لأسباب سياسية واقتصادية في آن، تبدأ بعدم السماح للبنان باستخراج النفط إلا مقابل ثمن سياسي، ولا تنتهي بالخلافات الحدودية البحرية بين لبنان والكيان الصهيوني.

وعلى الرغم من الحديث عن التوصل إلى تفاهم نفطي بين الطرفين، إلا أنهما يدركان أن صعوبات كبيرة لا تزال تواجه هذا الملف محلياً وإقليمياً ودولياً، كما يدركان أن هذا الملف تتداخل فيه مصالح دولية وإقليمية، ويتم ربطه بشروط سياسية واقتصادية، وبالتالي فإن هذا الملف أكبر من خلافاتهما كتيارين سياسيين.

لذا ينبغي عدم التعاطي مع مستجدات هذا الملف بسذاجة وسطحية لأن سير الملف نحو الحلحلة سيكون بناء على ضوء أخضر دولي يستند إلى:

١ . الاهتمام الدولي بإبقاء مظلة الاستقرار فوق لبنان تلبية لمصالح دولية قبل أن تكون لبنانية، تبدأ باستقرار واستيعاب النازحين السوريين في لبنان ولا تنتهي بعدم جعل لبنان ممراً للإرهاب الأعمى باتجاه أوروبا والغرب.

٢ . هذا الاتفاق ليس بمعزل عن التنافس الدولي على المنطقة، وبالتالي الرغبات الأميركية بتسوية الخلافات الحدودية البحرية بين لبنان ودولة الكيان الغاصب، لإراحة الشركات الأميركية المهتمة بالاستثمار في البلدين.

٣ . هذا الاتفاق ليس بمعزل عن الاهتمام الأوروبي بالنفط والغاز اللبنانيين في الوقت الذي تعاني فيه أوروبا من سوء في العلاقات مع روسيا.

٤ . الملف النفطي في لبنان يدخل في الحسابات السياسية الدولية تجاه لبنان، والتسوية التي ترغب أميركا بإتمامها مع «إسرائيل» وتقاسم الحصص في المنطقة بين الكيان ويتضمن هذا الاتفاق وفقاً لمصادر الطرفين (بري وعون):

١ . سنّ القوانين وإقرار المراسيم التي تحفظ وتثبت حقوق لبنان السياسية والاقتصادية في النفط والغاز، وحماية البلوكات الجنوبية من الأطماع الإسرائيلية.

٢ . سلوك هذه المراسيم السبيلين النيابي والوزاري، وتحويلها إلى خطة أو خارطة طريق لتعاطي لبنان الرسمي في المرحلة المقبلة مع حقوقه النفطية استخراجاً واستثماراً.

٣ ـ بدء العرض بتلزيم استخراج النفط والغاز في كل البلوكات دفعة واحدة، والعمل على تلزيم هذه البلوكات بالتدريج وفقاً لاختيار الشركات الملتزمة مباشرة والعمل على حلّ أزمة هذه البلوكات المختلف عليها مع الكيان الصهيوني وترسيم الحدود البحرية مع هذا الكيان، بوساطة أميركية، بعدما أبدت الولايات المتحدة استعدادها لذلك.

٤ . جعل الهيئة الناظمة للنفط والقوانين والمراسيم المرعية التي سيتم إقرارها، هي الحكم في كل الخطوات اللاحقة التي ستلي مرحلة البدء بعروض التلزيم والاستثمار... إلخ، لضمان التعاطي الوطني في هذا الملف لما فيه المصلحة الوطنية سياسياً واقتصادياً.

هذا الاتفاق الذي فتح الباب أمام إمكانية فتح صفحة جديدة بين التيار الوطني الحر وحركة أمل تنعكس حلولاً في ملفات أخرى متعددة وعلى رأسها إمكانية التوافق على إيجاد حلول وسط لقانون الانتخاب وانتخاب عون رئيساً للجمهورية.

كما أصبح الاتفاق محط ردود متباينة من الأطراف السياسية اللبنانية:

موقف المستقبل: جاء على لسان رئيس كتلة المستقبل النيابية فؤاد السنيورة الذي اعتبر أن الثابتة الأساسية بالنسبة إلينا هي طرح البلوكات العشرة ثم الموافقة على تلزيم واحد أو اثنين أو ثلاثة كحد أقصى. وينبّه إلى أن من الحكمة التدرّج في التلزيم حتى نكون قد اكتسبنا الخبرة اللازمة. وفي ما يتعلق بالحدود البحرية الجنوبية، يدعو السنيورة كعادته إلى عدم تضخيم خطر التهديد الإسرائيلي للمكامن النفطية والغازية

العائدة للبنان، معتبراً أنه لو كانت «إسرائيل» هي التي تتولى استخراج النفط لكان القلق من أطماعها مشروعاً، لأن الشركات الدولية هي المكلفة من تل أبيب باستخراج الطاقة. وهذه الشركات لن تتجرأ على العمل في اي منطقة بحرية متنازع عليها.

موقف جنبلاط: اعتبر النائب وليد جنبلاط في كلامه لجريدة «السفير» أن الاتفاق النفطي بين بري وعون مفيد، وهو أفرج سياسياً عن الملف. لكن هذا الإتفاق لا يكفي لأن مجلس الوزراء كله معني بهذه القضية.

موقف باسيل: وفيما كان الوزير جبران باسيل يهمّ بالصعود إلى الطائرة متوجهاً إلى فرنسا، أكد لـ«السفير» أن تفاهم عين التينة كان يجب أن يحصل منذ وقت طويل، معتبراً أنه ستكون له مفاعيل إيجابية على لبنان والثروة النفطية وكذلك على العلاقة الثنائية بين حركة أمل والتيار الوطني الحر.

موقف حزب الله: قال الوزير محمد فنيش في تصريح لـ«السفير» أن اتفاق عين التينة النفطي، الذي سعينا إليه أكثر من مرة هو تطور إيجابي يريح لبنان، ويشكل خطوة متقدمة على طريق الاستفادة من ثروتنا الطبيعية. وأشار إلى وجود إمكانية للبناء على التفاهم النفطي لتحقيق تقارب سياسي بين الرئيس بري والعماد عون، مع بعض الجهد الإضافي لا سيما أن الخيارات الاستراتيجية تجمعهما.

موقف نظريان: رحّب وزير الطاقة والمياه أرثيو نظريان بـ«الاتفاق الحاصل في موضوع التنقيب عن النفط بين «التيار الوطني» و«أمل»، والذي طوى الاختلاف في وجهات النظر حول استراتيجية التلزيم في البلوكات البحرية، ما من شأنه تسريع إقرار المرسومين المتبقيين في مجلس الوزراء، متمنياً على جميع الأطراف في مجلس الوزراء الإسهام في تسريع إقرار المراسيم وصولاً إلى الانتهاء من دورة التراخيص والمباشرة في أعمال الاستكشاف والإنتاج».

موقف درباس: أما الوزير رشيد درباس (كتلة سلام)، صرح لجريدة السفير مبتسماً: «لم أعرف لماذا اختلفوا سابقاً ولماذا اتفقوا الآن.. ولكن يبدو أن السلة تحولت إلى برميل». وأشار إلى أنه على العموم متفائل بمسار الملف النفطي استناداً إلى المؤشرات المتجمعة. وعلى طريقته استطرد درباس قائلاً: «لعل حركة أمل والتيار الوطني الحر يعثران، وهما يحفران تنقيباً عن النفط، على رئيس للجمهورية».

موقف بطرس حرب: شدد الوزير بطرس حرب على ضرورة التقيد بالأصول الدستورية والقانونية في اتخاذ القرارات الكبرى، قائلاً لـ«السفير»: «إن أي اتفاق ثنائي أو أكثر لا يستطيع أن يختزل هذه الآلية، فكيف إذا كان يتعلق بالنفط والغاز».

موقف ميشال سليمان: والذي يمثله الوزير عبد المطلب حناوي (كتلة الرئيس ميشال سليمان) فنصح بأن يجري تلزيم البلوكات العشرة بالتدريج وليس دفعة واحدة. ورأى أن تفاهم بري . باسيل يتحدد تبعاً لطبيعة

مضمونه ومردوده، وسيرحب به إن تبيّن أنه يصبّ في خانة تعزيز الاقتصاد اللبناني، مشيراً إلى أن القرار النهائي سيتخذ بعد درس الملف والاطلاع على جميع تفاصيله في مجلس الوزراء.

موقف الكتائب: قال الوزير سجعان قزي لـ«السفير» أنه إذا كان الاتفاق بين الرئيس بري والتيار الوطني الحر هو جزء من اتفاق وطني شامل فلا مشكلة لدى الكتائب معه، أما إذا كان يختزن صفقة ثنائية فسيكون لهم الموقف المناسب حين يعرض الأمر على طاولة مجلس الوزراء.

موقف تيار المردة: وزير تيار المردة روني عريجي أبلغ السفير أنه ينتظر ما سيعرض في مجلس الوزراء حول الشأن النفطي حتى يتخذ التيار الموقف المناسب. وتابع: «نحن الآن أمام قضية استراتيجية لا تحتمل أي مسايرة، بل يجب التعاطي معها بمهنية وحرفية ومسؤولية وشفافية». وأكد أن تيار المردة سيكون إيجابياً ومتجاوباً، بقدر تناغم ما سيعرض على مجلس الوزراء مع المعايير العلمية، «إذ إننا لا نتعاطى كيدياً مع المسائل الوطنية ولا نخلط الأمور ببعضها البعض».

نودّ التأكيد في نهاية معالجة هذا الموضوع أن ملف النفط وما نشئ من تفاهم بشأنه بين حركة أمل والتيار الوطني الحر، لم يكن نتيجة صحوة ضمير لدى الفريقين، ولا نتيجة تغيير في الأولويات، ولا إحساساً منهما بضرورة ذلك للنهوض بالاقتصاد اللبناني، إنما بناءً على معطيات وضوء أخضر خارجي. سبق الإشارة إليه في السياق. وتضيف المعطيات المتوفرة أن مساعد وزير الخزانة الأميركي ووزير النفط الأميركي، حضّا بعض المسؤولين والرؤساء في لبنان على استخراج النفط والغاز اللبنانيين بناء لرؤية الولايات المتحدة الأميركية لمصالحها، وحاجة أوروبا للغاز اللبناني و«الإسرائيلي». إلا أن الخشية الكبرى أن يكون ملف النزوح واللاجئين، الذي بحث في لندن قبل شهرين، والذي سيبحث في واشنطن على المستويات الدولية والأممية في أكثر من مؤتمر دولي من الآن وحتى نهاية العام الحالي، جزءاً من صفقة النفط، بحيث يسمح للبنان بتفضيل هذا الملف، والبدء بمقدمات استخراج وتلزيم استخراج النفط والغاز مقابل تعهد الولايات المتحدة الأميركية بترسيم الحدود البحرية للبنان مع الكيان الغاصب من جهة، وتجاوب لبنان مع ترتيب أوضاع اللاجئين فيه أو حصته منهم على الأقل في إطار الصفقة الدولية الكبرى التي يتم الحديث عنها، والتي مهّد لها تقرير بان كي مون، الذي أشبع دراسة وتحليلاً في قراءات سابقة، والذي يتحدث عن ضرورة تكاتف وتعاون المجتمع الدولي لإيجاد الحلول لـ٢٥٠ مليون لاجئ ونازح حول العالم من بينهم حوالى ٦ مليون نازح فلسطيني و٦ مليون أو ٧ مليون نازح سوري، وذلك تمهيداً لتوطينهم في مختلف بلاد العالم، وما يقدم للبنان من مغريات سامة في هذا المجال: النفط والغاز، والمساعدات المادية، والمساعدات للجيش والقوى الأمنية اللبنانية، إضافة إلى أخذ جزء من اللاجئين الموجودين على أراضيه إلى بلدان أخرى وبذلك يكتب نهاية اللجوء الفلسطيني وهو الأهم.

***لقاء الحريري بسمير جعجع ولقاء الأخير بوليد جنبلاط:**

من خارج السياق التقى سمير جعجع بكل من سعد الحريري ووليد جنبلاط كل لوحده، وتزامن ذلك مع حدثين بارزين على الساحة اللبنانية. الأول إعلان الرئيس نبيه بري أن الحل الشامل عبر السلة الواحدة المتكاملة التي تشمل كل القضايا الأساسية الخلافية في البلاد، هو الوحيد الذي يوصل إلى انتخاب رئيس للجمهورية واستخراج النفط وإقرار قانون انتخاب متفق عليه. والثاني تمثل في لقاء الرئيس نبيه بري والوزير جبران باسيل وإعلان توصلهما إلى تفاهم أو اتفاق على استخراج النفط والغاز اللبنانيين، بعد أن كان خلاف الفريقين السبب المعلن في تجميد هذا الملف لمدة أربع سنوات متواصلة، مع ما لهذا الاتفاق من تداعيات سياسية إذا ما انعكس تفاهماً بين الفريقين على قانون الانتخاب ورئاسة الجمهورية... إلخ..

هذان اللقاءان لم يرشح عنهما الكثير من المعطيات لكن ما رشح عنهما من معطيات تبدو في غاية الأهمية، حيث تم امتداح الرئيس نبيه بري من قِبل جنبلاط وجعجع والحريري لدوره الوطني، لكن في الوقت عينه تمّ رفض ما يطرحه حول السلة الواحدة وتحديداً حول قانون الانتخاب، إضافة إلى التشكيك في فعالية ما تمّ التوصل إليه من تفاهم في الملف النفطي بين بري وباسيل بما يمثلان في كل المجالات.

١١ . الحزب القومي أمام انشقاق غير معلن:

توسم القوميون السوريون خيراً مع انطلاق أعمال المؤتمر العام للحزب القومي السوري الاجتماعي في النصف الأول من حزيران ٢٠١٦، خاصة مع ظهور بوادر توحيد جناحي الحزب، الجناح السوري الذي يترأسه الوزير السوري علي حيدر، والجناح اللبناني الذي يترأسه الوزير اللبناني السابق أسعد حردان. زار الوزير علي حيدر القوميين اللبنانيين، وشاعت أخبار عن بداية مشروع أو تفكير بتوحيد جناحي الحزب بعد انشقاق دام عقوداً، لكن حدث ما لم يكن بالحسبان، عندما تمرد الحزب العلماني الذي يمارس عملية الانتخاب الداخلي المنتظم منذ تأسيسه، على ذاته وتاريخه الديمقراطي متماهياً مع محيطه العربي واللبناني، حيث قام المؤتمر العام للحزب بتعديل النظام الداخلي ليفتح الباب أمام رئيس الحزب لولايتين أسعد حردان للترشح لولاية ثالثة، بما يشبه التمديد والتجديد الذي يحدث في الأقطار والأحزاب العربية واللبنانية، فكان أن انتخب أسعد حردان رئيساً للحزب بجناحه اللبناني لولاية ثالثة في أوائل تموز من العام ٢٠١٦، في ظل معارضة داخلية للتعديل ولانتخاب حردان، الأمر الذي فتح الباب أمام حركة تمرد وانشقاق داخلي غير معلنة على أسعد حردان والتعديلات الجديدة في نظام الحزب.

١٢ . السيد نصرالله في يوم القدس يحدد موقف الحزب من آخر التطوّرات:

أكد الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله موقف حزب الله من العديد من الأحداث والقضايا محلياً وإقليمياً في كلمة متلفزة لمناسبة يوم القدس العالمي الذي أعلنه الإمام الخميني في آخر يوم جمعة من شهر رمضان، جاء فيها:

. القاع بلدة مسيحية مسالمة لم تقاتل في سورية، وليست بيئة حاضنة للمقاومة وحزب الله، وبلدية القاع تنتمي إلى خط سياسي معارض للمقاومة، ويؤيد «الثوار» في سورية، فلماذا هاجموها؟ واضعاً السؤال برسم كل من يبرّر للإرهابيين عملياتهم الإرهابية في بيئة ومجتمع المقاومة.

ـ بعد مطالعة مفصلة بالأرقام والوقائع لإرهاب داعش المتنقل في دول العالم، واستهداف هذا التنظيم لحلفائه الذين موّلوه وساعدوه ودعموه في تركيا والسعودية.. إلخ، قدم سماحة السيد رؤية لهذا الفكر الإرهابي الداعشي التكفيري، معتبراً أن فكرهم وعقيدتهم هو القتل، إنهم يقتلون من أجل القتل، ولا يهمهم من يقتلون فكل من هم غيرهم هم كفار يجوز قتلهم فـ«داعش يكفر كل من لا يعتنق فكره، وهذا هو المنهج نفسه المتبع في السعودية وانطلاقاً من هذا نشهد جرائم ذبح الأبناء للآباء في السعودية، فقط لأنهم كفروهم، وهناك من يفتي في السعودية بتكفير من يعتقد بدوران الأرض، وهذا يعني أنهم يُبيحون قتل الجميع».

. أكد سماحته أننا بدأنا حرباً استباقية ضد الإرهاب في الجرود، و«لو استكملت هذه الحرب الاستباقية، وتمّ تطهير كل الجرود وصولاً إلى الحدود، لما كان جرى ما جرى في القاع» معتبراً أن هناك في الداخل اللبناني من يدافع عن هؤلاء الموجودين في الجرود ويهددون أمن لبنان، ويصفهم بالثوار، مؤكداً أن تركيبة البلد والمنطقة التي يوجد فيها هؤلاء، هي التي منعت من استكمال عملية التطهير. وشدد السيد نصرالله أنه «لو لم تذهب المقاومة لقتال الإرهاب لكنا في كل يوم سنجد السيارات المفخخة والانتحاريين في كل المناطق اللبنانية».

. طالب السيد بأن يتم وضع استراتيجية وطنية لمكافحة الإرهاب في لبنان، لنتمكن من حماية بلدنا وشعبنا ومؤسساتنا. هذه النقطة بالذات كانت من أهم النقاط التي تناولها سماحة السيد في خطابه، لأنها شبيهة من حيث الهدف والرؤية والشكل بمطالبة حزب الله بوضع استراتيجية دفاعية في مواجهة التهديدات الإسرائيلية والخطر الصهيوني على لبنان، وقد أراد السيد من وراء هذا الطرح أن يقول للجميع، وإن بطريقة غير مباشرة، أن المقاومة مستمرة في تحمّل مسؤولياتها ما دامت الدولة غير قادرة، أو غير متبنية لاستراتيجية واضحة تكفل حماية لبنان بشعبه ومقاومته ودولته ومؤسساته من الخطر التكفيري الداهم.

ـ أكد السيد أن «القاع عندنا هي كالهرمل، وكذلك عرسال، وأي اعتداء عليهما هو كأي اعتداء على الهرمل، ونحن مستمرون ومستعدون كحزب الله ويمكن أن أتحدث باسم الأخوة في حركة أمل أيضاً في تحمل

مسؤولياتنا الكاملة في الدفاع عن أهل القاع، فنحن لن نسمح أن يمس أهل القاع بسوء ولن نسمح بحصول تهجير. وأتوجه إلى أهل القاع بالعهد بأننا سنحميكم برموش عيوننا».

. أكد السيد أن السبيل الوحيد المتاح أمام الشعب الفلسطيني هو المقاومة لتحرير الأرض وطرد المحتل، معتبراً أن المفاوضات مع المحتل تؤدي إلى ضياع الحقوق وتشريع الاحتلال الذي لا يشرّع، معتبراً أن نهج التفاوض يهدف إلى التطبيع مع «إسرائيل» لتطويق المقاومين.

ـ أكد السيد أن طريقنا هو المقاومة وسيبقى لاسترجاع الحقوق وطرد المحتلين، وأن أعداء فلسطين والمقاومة انتهجوا طريقين للحرب على المقاومة وفكرها وثقافتها وحقها وصورتها اللامعة، وذلك بعد فشل كل حروبهم المباشرة، وهما:

١ . أخذ المنطقة كلها إلى حروب وفتن تحت عناوين كاذبة عبر الحديث عن الحرية والحقوق، والهدف الحقيقي لكل هذه الحروب تدمير الأمة ومقدراتها وثقتها بذاتها، وضرب حركات المقاومة وثقافتها وفكرها تحت عناوين مذهبية وطائفية مقيتة.

٢ . فتح الأبواب أمام «إسرائيل» في العالم العربي وتقديمها كصديق وكجزء من معسكر ما يسمى بمكافحة الإرهاب (المقصود به محور المقاومة). وتابع: إن اللافت للنظر «أن العائلات نفسها الحاكمة في بعض دول العالم العربي، والتي عملت على فتح الطريق لبريطانيا والولايات المتحدة لإقامة الكيان الصهيوني، هي نفسها التي تقاتل اليوم لفتح الطريق أمام «إسرائيل»، ومحاربة حركات المقاومة لكي تبقى لها عروشها»، مكملاً: «التاريخ يعيد نفسه».

ـ تلاعب سماحة السيد في معنويات الداخل الإسرائيلي فقال: «إسرائيل اعترفت في مؤتمر هرتسيليا أن حزب الله قوة لا يستهان بها وتهدد أمن الكيان، والمسؤولين الإسرائيليين يهددون بالقتل والتدمير والتهجير وبقتلي شخصياً، وأنا أقول لهم: ما هو الجديد من تهديداتكم؟». وتابع: «الجديد موجود عندنا، وهو حجم المعلومات الهائلة لدى المقاومة عن العدو ونقاط ضعفه وجيشه ومحطات الكهرباء والنووي والكيميائي في الداخل الصهيوني، والجبهة الداخلية التي نعرفها جيداً ونعرف كيفية الهزيمة بكم وبكيانكم الغاصب».